الأمم المتحدة

A/C.2/70/SR.27

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
9 December 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد كراب (نائب الرئيس) ..... (ألمانيا)

المحتويات

البند ٢١ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-19178 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظراً لغياب السيد لوغار (سلوفينيا)، تولّى السيد كراب (ألمانيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٢١ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (A/70/8 و A/70/210 و A/70/264 و A/70/410 و E/2015/72 و A/C.2/70/2)

١ - السيد كلوس (وكيل الأمين العام والمدير التنفيذيّ لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)): تكلّم عبر وصلة الفيديو من نيروبي، فعرض تقريرَ الأمين العامّ عن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (A/70/210)؛ وتقريرَ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن دورته الخامسة والعشرين (A/70/8)؛ ومذكرةً من الأمين العام (A/70/264) يحيل بها التقريرَ المتعلق بالتنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل (E/2015/72).

٢ - وقال إن مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة قد اعتمد في دورته الخامسة والعشرين مقرَّراً بشأن نظامه الداخليّ، وسبعة قرارات هامة، منها القرار المتعلق بإصلاحات الحوكمة لموئل الأمم المتحدة والقرار المتعلق ببرنامج عمله وميزانيته لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ووجّه الانتباه على الخصوص إلى القرار ١/٢٥، المعنون ”مساهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل تعزيز التنمية الحضرية المستدامة والمستوطنات البشرية“، الذي يسلط الضوء على الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه التوسع الحضريّ المستدام والمستوطنات البشرية كمحرِّك أساسيّ للتنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية ودون الوطنية؛ والقرار ٢/٢٥، المعنون ”تعزيز الملكية الوطنية والقدرة التشغيلية“، الذي يطلب فيه مجلس الإدارة إلى موئل الأمم المتحدة تنفيذ القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات تنفيذا كاملا، وتعزيز آلية الوثيقة البرنامجية القُطرية، وإدماج عمل موئل الأمم المتحدة في مبادرات أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية و ”أمم متحدة واحدة“، ودعم الحكومات الوطنية لتشجيع السلطات المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة على تحسين فعالية تنفيذ البرامج القُطرية. وأضاف قائلاً إن القرار ٧/٢٥، المعنون ”إصلاحات الحوكمة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية“ له أهمية خاصة، إذ قرر فيه مجلس الإدارة تعزيز دوره ودور لجنة الممثلين الدائمين في مجال الرقابة بتوجيه طلب للجنة بإنشاء فريق عامل معنيّ بالبرنامج والميزانية.

٣ - وفي معرض تسليط الضوء على الحالة المالية لموئل الأمم المتحدة، أشار إلى أن التوقعات الحالية للإيرادات الأساسية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تبلغ ٥٥,٤ مليون دولار للإيرادات غير المخصَّصة و ٣١٤,٢ مليون دولار للإيرادات المخصَّصة. وذكر أنه إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، استُلِمت ما نسبته ٨٨ في المائة من الإيرادات غير المخصَّصة المتوقَّعة و ٨٦ في المائة من الإيرادات المخصَّصة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل موئل الأمم المتحدة تنفيذ استراتيجية معزَّزة لتعبئة الموارد ترمي إلى توسيع قاعدة مانحيه لتشمل بلدان الاقتصادات الناشئة؛ كما واصل توسيع حافظة مشاريعه المموَّلة من الإيرادات المخصَّصة، بوسائل منها خطط العمل الإقليمية لتعبئة الموارد. وتابع قائلاً إنّ موئل الأمم المتحدة توخى باستمرار سياسة تبسيط إدارته، نظراً لأنه بحاجة إلى التكيف مع الموارد المتاحة. ولهذا الغرض، نفَّذ سياسة استرداد التكاليف تنفيذاً كاملاً، مما نتج عنه توفير ٢,٨ مليون دولار للمشاريع المموَّلة

من الإيرادات المخصَّصة عام ٢٠١٤، مقابل ١,٨ مليون دولار عام ٢٠١٣.

٤ - وأردف قائلاً إنّ الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنيّ بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي سيُعقد في كيتو، إكوادور، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، يتواصل الاسترشاد فيها بعدة قرارات، ومنها قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٩، وبأعمال دورتين للجنة التحضيرية للموئل الثالث خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأوضح أنّ الدورة الثانية لهذه اللجنة عُقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٥ في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بحضور أكثر من ٨٠٠ مشارك، منهم ممثلو ٩٧ دولة عضواً في الأمم المتحدة، وأعضاء وكالاتها المتخصصة، وممثلو المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية. وإضافة إلى ذلك، نظمت ٣٦ من الأنشطة الجانبية.

٥ - وواصل قائلاً إنه منذ الدورة الأولى للجنة التحضيرية، نُظِّم أو يُعَدّ لتنظيم أكثر من ٢٥ منتدىً حضرياً وطنياً على الصعيد العالميّ. وأضاف أنّ أكثر من ١٠٠ بلد قدَّمت تقاريرها الوطنية للموئل الثالث أو تعكف على إعدادها، وأن اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية الخمس والمكاتب الإقليمية لموئل الأمم المتحدة تحرز تقدُّماً مطَّرداً في إعداد التقارير الإقليمية، بمساعدةٍ تنسيقيةٍ من أمانة الموئل الثالث.

٦ - ومضى قائلاً إنّ دعوة لإبداء الاهتمام باستضافة اجتماعات مواضيعية وإقليمية للموئل الثالث قد وجهت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وإنّ أربعة اجتماعات إقليمية رسمية رفيعة المستوى ستُعقد في إندونيسيا والجمهورية التشيكية والمكسيك ونيجيريا، بحيث تمثل جميع المناطق الإقليمية. وأضاف أنّ الاجتماعات المواضيعية ستُعقد في مونتريال (كندا)، ومكسيكو (المكسيك)، وكوينكا (إكوادور)، وبرشلونة (إسبانيا)، وتل أبيب (إسرائيل)، وأبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، وجوهانسبرغ (جنوب أفريقيا).

٧ - واسترسل قائلاً إنّ فرقةَ العمل المعنيَّةَ بمؤتمر الموئل الثالث، والمؤلَّفَةَ من ممثلي ٢٥ وكالة من وكالات الأمم المتحدة، فرغت من إعداد مجموعة من ٢٢ ورقة قضايا في أيار/مايو ٢٠١٥، وإنّ التعليقات الخطية اللاّحقة التي أبدتها الدول الأعضاء والأطراف صاحبة المصلحة تدلّ على مشاركة واسعة النطاق. وتستعرض هذه الأوراق وتتناول القضايا الحضرية الهامة والنتائج المتوصَّل إليها عن طريق تحديد الاحتياجات البحثيّة المتعلقة بالسكن والتنمية الحضرية المستدامة. وقد ترجمت هذه الورقات إلى اللغات الرسمية الستّ للأمم المتحدة بفضل التبرعات.

٨ - وتابع قائلاً إن العملية التحضيرية حَشدت أيضاً خبرات فنية متعددة التخصصات في مجال التنمية الحضرية المستدامة، وذلك بإنشاء ١٠ وحدات معنيّة بالسياسة العامة، يضمّ كل منها ٢٠ خبيراً اختيروا بناء على ترشيحات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. وذكر أنّ التوصيات التي تقدِّمها هذه الوحدات المعنية بالسياسة العامة يمكن أن تساهم في عمل مكتب اللجنة التحضيرية المتعلق بإعداد مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر الموئل الثالث.

٩ - ومضى قائلاً إن الأمانة عبّأت مساهمات مالية من خارج الميزانية للصندوق الاستئمانيّ للموئل الثالث وفرقها بعض الدول الأعضاء، وهي إسبانيا وألمانيا وإندونيسيا وسلوفاكيا وفرنسا وكينيا. كما اعتمدت الأمانة نهجاً مبتكراً لتعبئة الأموال يتمثل في قيام البلدان المضيفة أو المدن المضيفة التي تنظم الاجتماعات الإقليمية والمواضيعية بتقديم مساهمات نقدية أو عينية.

١٠ - واستطرد قائلاً إنّ هناك اهتماماً واضحاً بأن يضطلع مؤتمر الموئل الثالث بدور هامّ في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع ومستدامة وقادرة على الصمود، وفي جعل التوسع الحضريّ بمثابة محرك للتنمية واستحداث الثروة. وستواصل عمليته التحضيرية ارتباطها الوثيق بالمناقشات الدائرة بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبمداولات الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وذلك لما بين التوسع الحضريّ والتنمية وتغير المناخ من علاقات تآزر. وبيَّن أنه من الأهمية بمكان أن توضع وثيقةٌ ختاميةٌ عمليةٌ للمؤتمر، تمهيداً لاجتماع اللجنة التحضيرية الثالث في إندونيسيا، الذي سيعقد فيما بين يومي ٢٥ و ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦. وتابع قائلاً إنه يتطلع إلى مداولات الجمعية العامة في دورتها الحالية، ولا سيما في اللجنة الثانية، بشأن النهوض بالمفاوضات حول المسائل المعلَّقة مثل النظام الداخليّ للمؤتمر. وحثّ الدول الأعضاء على الإسراع في إعدادِ تقاريرها الوطنية، وعلى الإسهامِ في الاجتماعات المواضيعية والإقليمية الرسمية، وعلى مواصلةِ دعم الأعمال التحضيرية الوطنية والإقليمية والعالمية لمؤتمر الموئل الثالث.

١١ - وفيما يتعلق بأنشطة موئل الأمم المتحدة منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٩، أشار إلى أن موئل الأمم المتحدة واصل تقديم المعلومات للحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة بشأن دور التوسع الحضريّ في التنمية المستدامة، حينما كان يجري وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وأثنى على الدول الأعضاء بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الممتازة والطموحة، فأشار إلى أنّ الهدف ١١، المتمثِّل في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، يحدد غايات حيوية الأهمية للعمل الجماعيّ، ويعتبر حاسماً في الأعمال التحضيرية للموئل الثالث.

١٢ - وأردف قائلاً إن موئل الأمم المتحدة اتخذ أيضاً عدداً من الإجراءات في إدارة المعارف وبناء القدرات والدعوة واستحداث الأدوات، ومنها مؤشر المساواة بين الجنسين والشباب الذي يُستخدم في عملية وضع البرامج واعتمادها.

١٣ - واسترسل قائلاً إنّ موئل الأمم المتحدة واصل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رئاسة الفريق العامل المعنيّ بوضع خطة حضرية جديدة للأمم المتحدة والتابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، الذي أنشئ في تموز/يوليه ٢٠١٤، وأعدّ مشروع ورقة بعنوان ''التوسع الحضريّ والتنمية المستدامة: مساهمة منظومة الأمم المتحدة في خطة حضرية جديدة'' بغية تمكين منظومة الأمم المتحدة من تقديم موقفٍ ومساهمةٍ متسقين في العملية التحضيرية للموئل الثالث. وذكر أن أنشطة ''تشرين الأول/أكتوبر الحضريّ'' قد أُطلِقت عام ٢٠١٤، بدءاً باليوم العالميّ للموئل في ٥ تشرين الأول/أكتوبر وانتهاءً باليوم العالميّ للمدن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وذلك بقصد توجيه الانتباه للمشاكل الحضرية في العالم، وإشراك المجتمع الدوليّ في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. ولاحظ أن الهدف من ذلك كان هو تعزيز التكاتف والوئام من أجل المساعدة على جعل المدن والأحياء شاملة وصالحة للعيش. وأضاف قائلاً إنه جرى الاحتفال العالميّ باليوم العالميّ للمدن عام ٢٠١٥ في ميلانو.

١٤ - وفي سياق التوصيات المعروضة على نظر الدول الأعضاء، سلَّط الضوء على الطلب الموجَّه لها بأن تنظرَ في المبادئ الواردة في المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضريّ والإقليميّ، التي أقرّها مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في دورته الخامسة والعشرين؛ وتقدِّمَ الدعم الماليّ لموئل الأمم المتحدة بزيادة التبرعات؛ وتعطيَ الأولوية لتقديم المساهمات إلى صندوق الأغراض العامة لمؤسسة موئل

الأمم المتحدة والمستوطنات البشرية من أجل توفير تمويل متعدد السنوات يمكن توقُّعه.

١٥ - السيدة أدورثي (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقالت إن التوسع الحضريّ السريع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ يطرح تحديات أمام توفير المساكن والخدمات الأساسية الملائمة والآمنة والميسورة التكلفة. وأضافت أن هذا التطور الذي يُتوقع أن يتواصل، وانتشار الجوع والفقر من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، يجعلان بناء قدرة المدن على الصمود بالغ الأهمية. ولما كانت أهداف التنمية المستدامة غير قابلة للتجزئة، فإنه ينبغي العمل على حلّ المشاكل المتصلة بالمستوطنات البشرية بطريقة متكاملة ومتوازنة، مع أخذ فرص الحصول على النقل، والطاقة، والمياه، والصحة، والخدمات، والتعليم في الحسبان.

١٦ - ومضت قائلةً إنه سيكون على موئل الأمم المتحدة، وقد اعتُمِدت خطةُ التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أن يكيِّف نفسَه من أجل الاضطلاع باختصاصاته ومسؤولياته الموسَّعة، وأن يعيد النظرَ في هياكل حوكمته وفقاً لولايته الأوسع نطاقاً.

١٧ - وأردفت قائلة إنّ الخطة الحضرية الجديدة التي ستنبثق عن الموئل الثالث تضفي على إصلاح الحوكمة طابعا ملحا جدا، وإنها ستساهم في تحسين شفافية موئل الأمم المتحدة ومساءلته وكفاءته وفعاليته. وختمت بالقول إن المجموعة تتطلع، في هذا الصدد، إلى التنفيذ السريع لقرار مجلس الإدارة ٧/٢٥، الذي يسعى إلى تعزيز دور المجلس ولجنة الممثلين الدائمين بإنشاء فريق عامل معنيّ بالبرنامج والميزانية لزيادة رقابة موئل الأمم المتحدة خلال الفترات الفاصلة بين الدورات.

١٨ - السيد مينا (سيراليون): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن معدل التوسع الحضريّ السريع في أفريقيا يطرح تحديات على منظومتها المتعلقة بصنع السياسات. وأضاف أن مواجهة هذا التطور الذي لم يسبق له مثيل في أفريقيا وبقية العالم تقتضي مضاعفة الجهود وزيادة الموارد على وجه عاجل من أجل تسريع التنمية الريفية، مع القيام في الوقت نفسه بتوسيع نطاق توفير المرافق والخدمات في المناطق الحضرية.

١٩ - وأردف قائلاً إن المستوطنات الحضرية في أفريقيا، على الخصوص، تواجه العديد من المشاكل، منها الآثار المترتبة على تغير المناخ، ونضوب الموارد، وانعدام الأمن الغذائيّ، وعدم الاستقرار الاقتصاديّ، والمستويات غير المسبوقة من البطالة، وتزايد الجريمة، والفقر في المناطق الحضرية. وفي هذا الصدد، يقتضي تعزيزُ الاندماج الاجتماعيّ والاقتصاديّ النهوض بالمستوطنات العشوائيّة عن طريق البنى التحتية والخدمات المتكاملة التي تستهدف الفئات المهمشة، ومنها الفقراء والنساء والشباب والمسنّون. ولا بدّ من تعبئة التمويل الحضريّ من المستثمرين المحليين والأجانب؛ كما أنه لا بدّ من تحسين رأس المال البشريّ بفضل المساواة في فرص الحصول على التعليم والاستفادة من خدمات ومنشآت الرعاية الصحية.

٢٠ - وختم بالقول إن أفريقيا ستواصل الاعتماد على ما يقدمه لها شركاؤها في التنمية من دعم للتصدي لهذه المشاكل. وفي هذا الصدد، قال إنه يرحِّب بالتعاون بين موئل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقيّ في إطار ”برنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها“ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢١ - السيد ساريو (ملديف): تكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقال إن التصدي لمسألة التوسع الحضريّ يتطلب وسائل تنفيذ فعالة تأخذ في الاعتبار تباين المستوطنات البشرية. وأضاف أن هذا يعني، في حالة الدول

الجزرية الصغيرة النامية، أن يراعَى نأيُها وعزلتُها، حتى إحداها عن الأخرى، وتشتُّتُ سكانها، وتبايُنُ أحجام مناطقها الحضرية.

٢٢ - وأردف قائلاً إنّ الدول الجزرية الصغيرة النامية تولي أهمية خاصة إلى الغاية ١١-٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهي: التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحليّ الإجماليّ العالميّ التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه. كما أنه لا بدّ من تنفيذ التدابير المرنة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تكون المباني وخطوط النقل والمرافق العامّة الجديدة والقائمة مستدامة وقادرة على الصمود بيئياً. وذكر أن لتغيُّر المناخ والنوازل الجوية المرتبطة به تأثيراً كبيراً على الدول الجزرية الصغيرة النامية، إذ تُوقِفُ مسار النموّ الاقتصاديّ أو تعكسه، وتعيد توجيه الموارد لجهود الطوارئ، وتثقل كاهل المؤسسات، وتتسببُ في فقدان أو تلف البنى التحتية الحيوية في مجال الاتصالات والنقل. وأشار إلى أن هذه الأحداث تهدّد بتدمير المساكن في المناطق التي تشِحّ فيها الأراضي أصلاً، أو بالقضاء على المستوطنات الحضرية قضاء مبرماً، على نحو ما بدا جليّاً في أعقاب الأعاصير والزوابع الأخيرة التي ضربت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأوضح أن الحاجة تدعو، في هذا الصدد، إلى بنى تحتية متينة.

٢٣ - ومضى قائلاً إن هذه الدول تُواجه أيضاً شواغل أكثر شيوعا، مثل العرض المحدود من المساكن الميسورة التكلفة، وتُصارع المشاكلَ الاجتماعية السابقة الوجود في المناطق المعزولة. وأشار إلى أنه ينبغي إدماج الأهداف والغايات المتعلقة بالمستوطنات البشرية في الخطط والأولويات الوطنية، حسب الاقتضاء. ودعا كذلك إلى إقامة شراكات حقيقية ودائمة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحلية والظروف الإقليميّة. وذكر أنه ينبغي تقييم التقدّم الوطنيّ والشراكات العالمية تقييماً شموليّاً ونوعيّاً وكميّاً.

٢٤ - واسترسل قائلاً إنه لا بد، في التحضير للموئل الثالث، من المساهمة في تعزيز تنمية القدرات الفنية للدول النامية من أجل مساعدة البلديات على جمع وتحليل بياناتها، ومن ثمّ تحسين السياسات وتتبُّع التقدّم المحرز. كما أنه يجب إدماج ركائز التنمية المستدامة الثلاث إدماجاً متسقاً في مختلف القواعد والأنظمة الحضريّة، والتخطيط والتصميم الحضريّين، والتمويل والاستثمار في الخدمات الأساسية الحضرية. وختم بالقول إنه يجب تحويل المدن إلى عوامل محرِّكة للفرص الاقتصادية، مع الحرص في الوقت نفسه على الصحة العامة والسلامة البيئية.

٢٥ - السيد كادينا (إكوادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاّتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ، فقال إنه من الضروريّ التصدّي، فيما يتعلق بمنطقته الإقليمية، لظاهرة التوسع الحضريّ السريع بوضع وتنفيذ سياسات عامّة فعّالة من أجل الحيلولة دون المعاناة الاجتماعية والاستبعاد الجغرافيّ والتدهور البيئيّ في مختلف المناطق الحضرية والريفية.

٢٦ - واستطرد قائلاً إنّ منطقة أمريكا اللاّتينية والبحر الكاريبيّ هي من أكثر المناطق الإقليمية تحضُّراً في العالم، وتقيم ٨٠ في المائة أو أكثر من سكانها في المستوطنات الحضرية، ويُتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ٨٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. كما أنه يُتوقع أن تصبح مدنٌ مثل ليما وبوغوتا وسانتياغو حواضرَ كبرى يبلغ عدد سكانها ١٠ ملايين نسمة على الأقلّ بحلول عام ٢٠٢٥. وأشار إلى أنّ هذا التطوّر يضع عوائق غير مسبوقة أمام التنمية المستدامة في جميع المستوطنات البشرية، وأنه يتطلب إرادة سياسيةً كافيةً والتزاماً قويّاً من أصحاب المصلحة على جميع المستويات، من

المحلّيّ إلى الدوليّ. ومن تتطلب العملية التحضيرية الحكومية الدولية للموئل الثالث، الذي سيستضيفه بلده في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، إلى المساهمة الفعالة لجميع الأطراف صاحبة المصلحة، وهي: الدول الأعضاء، والقطاع الخاصّ، وصنّاع السياسات، والممارسون الخبراء على حدّ سواء. وفي معرض تذكيره بالقرار ١٤/٢٤ الصادر عن مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة بشأن المساهمات وغيرها من أشكال الدعم للعملية التحضيرية، شجَّع الأمينَ العامَّ على التماس الدعم الماليّ الطوعيّ ذي الصلة.

٢٧ - وتكلم بصفته القُطريّة، فقال إن هناك حاجة ماسة إلى توفير الخدمات الأساسية الجيدة لسكان المناطق الحضرية. وواصل قائلاً إنّ معدل التوسع الحضريّ السريع تسبّب في مجموعة متنوعة من المشاكل، منها الفصل المكانيّ للسكان، وتقلص الأماكن العامة، والمضاربة المحمومة في أسواق الأراضي، والضغط على المناطق الطبيعية القريبة من المدن، وانتشار مناطق الاستيطان العشوائيّ، وهو تطوّر يعوق جهود التخفيف عموماً.

٢٨ - وواصل قائلاً إن إكوادور تعترف، في هذا الصدد، بحق سكانها، ولا سيما أشدهم فقراً، في التمتع بحياة المدينة، وفي الحصول على الأرض والخدمات الأساسية والبنى التحتية الكافية، وفي العيش الكريم [buen vivir]، في انسجام مع الطبيعة. وهو ما يتطلب الاهتمام بالسياسات التي تدعم المشاريع الحضرية الواسعة النطاق التي تشمل المياه والصرف الصحيّ، والطاقة، والنقل، وتوفير المنافع.

٢٩ - وبيَّن أن القضاء على الفقر المدقع هو من أشد التحديات التي تواجه العالم. وفي هذا الصدد، قال إن حكومة بلاده تعالج مسألة الاستبعاد الحضريّ، لأن ذلك ضرورة اجتماعيّة واقتصاديّة؛ فالفصل الحضريّ المكانيّ على الخصوص يعمِّق دوامة الفقر، ويرفع تكلفة الحصول على الخدمات الأساسية، ومنها الخدمات الصحية، والنقل، ومن ثمّ يعوق إلى حدّ كبير الاستفادة من البنى التحتية في المدن. وفي هذا الصدد، لا يمكن تحقيق المساواة في الاستفادة من المساحات الحضرية إلاّ بالإدارة الفعالة للقيمة المضافة للأراضي.

٣٠ - وختم بالقول إنّ حكومة بلاده تكرر دعوتها إلى الجميع للمشاركة في الموئل الثالث في كيتو - أوّل مدينة في العالم تعلنها منظمةُ الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) موقعاً للتراث الثقافيّ العالميّ - وفي أنشطته التحضيرية، بغية وضع خطة حضرية جديدة معاً.

٣١ - السيد بيركايا (إندونيسيا): تكلّم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، فقال إن النموّ الاقتصاديّ الناجم عن ازدياد التوسع الحضريّ له أهمية حيوية سواءٌ من حيث نوعيته أو من حيث نتائجه الكمية. وأضاف أن هذه الزيادة السريعة تطوُّرٌ جديرٌ بالترحيب، إذا تحققت القدرة التامة على تهيئة مدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. وذكر أنّ المشاكل الاجتماعية والبيئية الخطيرة، مثل الفقر وعدم المساواة والتلوث في المناطق الحضرية، واحتمال التعرض لآثار الظواهر الطبيعية وتغير المناخ، تهدد بتفاقم التوترات الاجتماعية. وبيَّن أن البلدان النامية على الخصوص تحتاج إلى الإدارة الفعّالة لتفاوت مستويات التنمية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، الذي يؤدي إلى التفاوت في الدخل ويزيد من حدّة الهجرة إلى المناطق الحضرية.

٣٢ - وأردف قائلاً إنّ زيادة الإنتاج الزراعيّ في المناطق الريفية يمكن أن تجعل الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أكثر قابلية للضبط، وأن تؤدي إلى توفير العمل في المناطق الريفية، وفي نهاية المطاف إلى نموّ أكثر شمولاً. واستدرك قائلاً إنّ تدفق سكان المناطق الريفية إلى المدن أحدث نقصاً في الموارد يحول دون توفير السكن والخدمات

للجميع في المدن ويؤدي إلى نشوء الأحياء الفقيرة. وأشار إلى ضرورة توفير مساكن ميسورة التكلفة، ووسائل نقل كافية ورخيصة الثمن وفعالة، من أجل المساهمة في حيوية وإنتاجية المدن.

٣٣ - ومضى قائلاً إنه يجب أن تكون المدن قابلة للتكيف وقادرة على الصمود أمام الضغوط البيئية. وفي هذا الصدد، يمكن أن يساعد الاستثمارُ في البنى التحتية الحضرية المستدامة وإنشاؤُها على الحدِّ من الانبعاثات والحيلولةِ دون وقوع الخسائر في المستقبل.

٣٤ - ثمّ إنه عندما يزداد سكان المناطق الحضرية ازدهاراً ويملكون المزيد من الدخل المتاح، فإنّ طلب الموادّ التي تتجاوز الاحتياجات الأساسية سيرتفع أيضاً بلا ريب. وبذلك يمكن للمستهلكين والمنتجين على حد سواء أن يساعدوا المدن على تعزيز التنمية المستدامة، وذلك بفضل إدراكهم لما لها من تأثير على البيئة. كما يمكن للمنتجين استخدام الوسائل التكنولوجية في معالجة أنماط الإنتاج الملوِّثة.

٣٥ - واسترسل قائلاً إن منطقته الإقليمية تنفذ مختلف البرامج في المدن لمواجهة الضرورات الاقتصادية والاجتماعية مع تحسين الأداء البيئيّ. وختم بالقول إنها التزمت أيضاً بجعل المدن والمناطق الحضرية مستدامة بيئياً مع تلبيتها في الوقت نفسه للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لسكانها.

٣٦ - السيد ريتشاردسون (سانت كيتس ونيفس): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إنه إذا كان ينبغي أن تكون المستوطنات البشرية المستدامةُ والمأوى المناسبُ محط اهتمام جميع البلدان بغض النظر عن حجمها أو موقعها، فإن البلدان النامية - ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية - تواجه مصاعب جمّة بسبب الصلات بين النموّ السكانيّ وازدياد الأحياء الفقيرة والفقر والنقصٍ في فرص الحصول على الخدمات الأساسية، ومنها المياه والصرف الصحيّ.

٣٧ - واستطرد قائلاً إنّه ينبغي زيادة توسيع نطاق جدول أعمال موئل الأمم المتحدة وإشراك جميع هيئات الأمم المتحدة والأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة في تنسيق وتنفيذ مقتضياته الأساسية في مجال التنمية الحضرية والمستوطنات البشرية.

٣٨ - وواصل قائلاً إنّ تنفيذ الأهداف المتفَق عليها دوليّاً بشأن توفير المأوى المناسب للجميع يتطلب اتباع نهج شامل ومتكامل، تسنده السياسات ذات الأصل والتوجيه الوطنيَّين. كما ينبغي جعل بناء القدرة الكافية على المستويات الإقليمية أولوية من الأولويات، بوسائل منها تبادل الخبرات، وصياغة السياسات المشتركة وتنفيذها في إطار كلّ من الموئل الثالث وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٩ - وتابع قائلاً إنه بالرغم من أن موئل الأمم المتحدة يبذل جهوداً محمودة في سبيل توعية المجتمع الدوليّ بآثار التوسع الحضريّ السريع، فإن الحاجة تدعو إلى المزيد من الوعي بتغير أنماط الاستهلاك وأساليب الحياة، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الأراضي والزحف العمرانيّ، وهي أمور ضرورية لإنشاء المستوطنات البشرية المستدامة. وأضاف أنه ينبغي إيلاء اهتمام عاجل لمواجهة انتقال معظم سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ للعيش في المناطق الحضرية بحلول عام ٢٠٣٠.

٤٠ - ومضى قائلاً إنّ تنفيذ جدول أعمال الموئل يتطلب تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، مع مراعاة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية.

٤١ - واسترسل قائلاً إنّ على الشركاء في التنمية تقديم الدعم الماليّ والفنّيّ اللاّزم لتلبية الطلبات المتزايدة على المساعدة سواءٌ على الصعيد الوطنيّ أو على الصعيد الإقليميّ. يضاف إلى ذلك أن توفير تمويل أكثر قابلية للتوقع وموثوق

أكثر ضروريّ للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة عموماً، وموئل الأمم المتحدة خصوصاً. ذلك أن استمرار تعذُّر توقُّع التمويل يُحدِث خللاً في التوازن بين المساهمات المخصَّصة والمساهمات غير المخصَّصة، ويعزِّز الاعتمادَ على عدد صغير من الجهات المانحة، مما يعرقل تنفيذ جدول أعمال الموئل. وختم بالقول إنّ على جدول أعمال الموئل أن يواصل، في منطقته الإقليمية على الخصوص، توفير التمويل اللاّزم للأراضي والمساكن التي تناسب الفقراء، وللبنى التحتية والخدمات الحضرية الأساسية غير المضرّة بالبيئة، وللخبرة الرفيعة في مكافحة الكوارث والمخاطر.

٤٢ - السيد ديفانلاي (المراقب عن الاتحاد الأوروبيّ): قال إن إدراج هدف قائم بذاته بشأن المدن في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدت منذ عهد قريب، يدل على الاعتراف السياسيّ التامّ بأهمية مشكلة التوسع الحضريّ، وسيساهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

٤٣ - واستطرد قائلاً إنّ الاتحاد الأوروبيّ ودوله الأعضاء منخرطة بالتزام شديد في الأعمال التحضيرية للموئل الثالث، لأن المدن والتنمية الحضرية تؤدي دوراً متزايد الأهمية في سياسات المنطقة الإقليمية، سواء داخل الاتحاد أو خارجه. وفي هذا السياق، وجّه الانتباه إلى ميثاق ''لايبتسيغ'' للمدن الأوروبية المستدامة، الذي يتضمن المبادئ الأساسية للتنمية الحضرية المتكاملة القائمة على المشاركة. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبيّ يعمل أيضاً على صياغة خطته الحضرية، كما يساهم في الجهود الرامية إلى وضع الخطة الحضرية الجديدة على الصعيد العالميّ.

٤٤ - وأردف قائلاً إنّ إجراء مناقشات مع الشركاء الآخرين وإشراك جميع الأطراف صاحبة المصلحة، ولا سيّما السلطات المحلّية، سيؤدّيان دوراً هامّاً في تشكيل الخطة الحضريّة الجديدة التي تجسد تطلعات السلطات المحلية لجميع البلدان وتطلعات شعوبها. وينبغي لهذه المناقشات أن تربط بقوّةٍ مسائلَ الاستيطان البشريّ والتوسع الحضريّ بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤٥ - وواصل قائلاً إنّ تنفيذ الموئل الثاني والعمل من أجل التحضير للموئل الثالث لا يمكن أن تقوم بهما الحكومات وحدها، ولا يمكن تحديدُ الخطة الحضرية الجديدة ولا تنفيذُها دون المشاركة الشاملة للسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدنيّ، ومنها المنظمات غير الحكومية المشاركة في العديد من جوانب التنمية الحضرية على جميع المستويات، والقطاع الخاصّ، ودون التعاون معها. وفي الواقع، ينبغي تحديد طرائق شاملة ومتطورة تمكِّن الأطراف صاحبة المصلحة والسلطات المحلية من المشاركة الفعّالة في مؤتمر الموئل الثالث وعمليته التحضيرية.

٤٦ - واختتم كلامه قائلاً إنه ينبغي تسوية الجوانب الإجرائية المعلَّقة من الأعمال التحضيرية للموئل الثالث حتى يمكن إجراء مناقشات مستفيضة تسفر عن وثيقة ختامية ذات شأن.

٤٧ - السيدة سيو (سنغافورة): قالت إنه يمكن اتخاذ الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة عاملاً حافزاً على تنفيذ الأهداف الأخرى. وأضافت أنّ دولةَ ومدينةَ سنغافورة قد صُنِّفت في الآونة الأخيرة في عداد المدن ذات الكثافة السكانية العالية الأكثر صلاحية للعيش، وهو ما حققته بالرغم من قلة الموارد. ويعود الفضل في هذا إلى نهجها الشموليّ الذي تتبعه في التخطيط للتنمية المستدامة، وإلى مجموعة من المبادرات، تشمل مبادرتها المتمثلة في التطلع إلى مستقبل أكثر استدامةً وصلاحيةً للعيش، وإطارها المتعلق بصلاحية العيش الذي يعتمد منظوراً طويل الأمد، والحوكمة الحضرية الدينامية التي تتبنى مبادئ النزاهة وتركز على تحسين أحوال السكان.

٤٨ - وأردفت قائلة إنّ حكومة بلادها تُطلِع غيرها من البلدان النامية على تجاربها في مجال التخطيط الحضريّ، وإنها أقامت شراكات تمكّن من تذليل الصعاب المشتركة التي تواجهها المدن في مختلف أنحاء العالم، وإنها تحرص أيضاً على دعم البلدان النامية الأخرى في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن طريق برنامج جديد للتنمية المستدامة.

٤٩ - وواصلت قائلةً إن حكومة بلادها تستخدم الوسائل التكنولوجية للتغلب على بعض المشاكل الجديدة التي يطرحها التوسع الحضريّ، مثلاً ببحث إمكان استغلال الحيّز تحت الأرضيّ، وباستعمال قاعدة بيانات تعاونية ونماذج ثلاثية الأبعاد مزوَّدة بمعلومات عن المباني والأراضي والبيئة، وضعتها مؤسسة البحوث الوطنية. وهي قاعدة بيانات يمكن أن يستفيد منها كل من القطاع التجاريّ والخاصّ والحكوميّ، فضلاً عن هيئات البحث وعامة الجمهور.

٥٠ - وتابعت قائلة إن سنغافورة ترى، في سياق الأعمال التحضيرية للموئل الثالث، أنه ينبغي أن تقوم الخطة الحضرية الجديدة على ثلاثة أهداف هي: الحياة الرغيدة، والاقتصاد التنافسيّ، والبيئة المستدامة. وهي أهداف يمكن تحقيقها بالتخطيط العامّ المتكامل والحوكمة الحضرية الدينامية. ويجب أن تقيم هذه الخطة الحضرية الجديدة علاقات تآزر قوية مع الهدف ١١ وجميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة الأخرى.

٥١ - واختتمت كلامها قائلة إنها تحثّ اللجنةَ على تسوية المسائل الإجرائية المعلَّقة الرئيسة التي تواجهها في التحضير للموئل الثالث، حتى يمكنها تركيز المناقشات على الخطة الحضريّة الجديدة وعلى المسائل الموضوعية في سعيها إلى المضي قدما.

٥٢ - السيد كونونشنكو (الاتحاد الروسيّ): قال إن المشاكل الناجمة عن الزيادة في سكان المناطق الحضريّة في جميع أنحاء العالم تشكل تحديا أمام التنمية المستدامة عموماً. وأضاف أنّ إدراج الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سيساعد على حشد جهود جميع الأطراف صاحبة المصلحة على جميع المستويات لإيجاد حلول مناسبة طويلة الأمد.

٥٣ - واستطرد قائلاً إنه قد حصل تقدُّم هامّ في الأعمال التحضيرية للموئل الثالث، الذي سيتناول خطط التنمية الحضرية من أجل تحويل المدن وغيرها من المستوطنات إلى أقطاب تتسم بالاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

٥٤ - وأشار إلى أن أولويات سياسات التنمية الحضرية في الاتحاد الروسيّ تشمل توفيرَ سكنٍ ميسور التكلفة وعالي الجودة، وبيئةٍ حضرية مريحة، وشبكةٍ فعالة من المرافق العامة وغيرها من الخدمات، وإرساء نمط مرن للاستيطانّ يأخذ في الاعتبار تنوع أنماط العيش التي تمارَس في جميع أنحاء البلد. وهي أولويات تتسق جميعها مع الهدف ١١.

٥٥ - واسترسل قائلاً إنّ بعض البرامج الاتحادية الموجَّهة لأغراض خاصة أثبتت أنها وسائل فعالة للتنفيذ، ومنها برنامجٌ للإسكان وبرنامجٌ لزيادة استدامة المساكن والبنى التحتية الحيوية والمنشآت الأساسية في المناطق المعرَّضة للزلازل. ويرمي برنامج آخر من هذا القبيل، وهو برنامج مدعوم بمنح وإعانات تطوير البنى التحتية الحضرية، إلى توفير مساكن وخدمات عامّة مريحة وميسورة التكلفة للمواطنين الروس.

٥٦ - وذكر أن الاتحاد الروسيّ يرى أن موئل الأمم المتحدة ينبغي أن يضطلع بدور مركزي بحيث ينسِّق الأنشطةَ الحكومية الدولية للمستوطنات البشرية في إطار الأمم المتحدة، ويمدّ الدولَ الأعضاء بما يلزم من خبراء ودعم فنيّ.

٥٧ - وفي معرض إشارته إلى النتائج التي تمخضت عنها الإصلاحات الرامية إلى تعزيز موئل الأمم المتحدة، رحب على الخصوص بالقرار الصادر عن لجنة الممثلين الدائمين بإنشاء فريق عامل معنيّ بالبرنامج والميزانية يضع توصيات من

أجل زيادة فعالية عمل أمانة موئل الأمم المتحدة خلال الفترات الفاصلة بين الدورات.

٥٨ - ومضى قائلاً إن اعتماد التعديل الذي أدخل على المادة ١٩ من النظام الداخليّ لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، والذي بمقتضاه يمكن الاستعاضة عن عضو منتخب من أعضاء المكتب بممثل للبلد نفسه دون إجراء انتخابات إضافية، سيساهم أيضاً في زيادة فعالية موئل الأمم المتحدة.

٥٩ - وأشار في نهاية كلمته إلى أهمية المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بالتخطيط الحضريّ والإقليميّ بصفتها إطاراً لوضع سياسة وطنية بشأن المستوطنات البشرية.

٦٠ - السيد رودريغز دوس سانتوس (البرازيل): قال إن التوسع الحضريّ أصبح أكثر أهمية بكثير في البلدان النامية، ولا سيّما في أمريكا الجنوبية، حيث يُقدَّر أن يعيش أكثر من ٩٠ في المائة من السكان في المدن قبل عام ٢٠٥٠. وفي هذا السياق، يعتبر التخطيط الحضريّ المتكامل ضروريا لكي تؤدي المدن دورها كاملاً بصفتها قوىً محرِّكةً للتنمية المستدامة بجميع أبعادها. ولذلك تركز حكومة بلاده في سياساتها المتعلقة بالتنمية الحضرية على الاندماج الاجتماعيّ والاقتصاديّ، وعلى الاستدامة البيئية. وقد وضعت ونفَّذت سياسات تشاركية، واستثمرت في نفس الوقت في السياسات العامة المراعية للمحرومين، وذلك لما فيه مصلحة الجميع.

٦١ - واستطرد قائلاً إنّ الحكومات أقرَّت بالحاجة إلى اتباع نهج شموليّ في مجال التنمية الحضرية والمستوطنات البشرية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وذكر أن البرازيل، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أيّدت تأييداً مطلقاً إدراج هدف قائم بذاته بشأن مدن شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. وأضاف أنه لا يمكن إيجاد الكثير من الحلول الملائمة والفعالة للمشاكل التي تواجه الاستدامة والشمول والنموّ المستدام إلاّ على مستوى المدينة، وبإشراكٍ ومشاركةٍ للسلطات المحلية والمجتمع المدنيّ والأطراف صاحب المصلحة الأخرى.

٦٢ - وتابع قائلاً إنّ الموئل الثالث يتسم بأهمية حاسمة، إذ يتيح فرصة لوضع المدن في صلب الجهود الجماعية الرامية إلى بناء نموذج جديد للتنمية. وأشار إلى أنه ينبغي أن يحدد مشروع القرار المزمَع اعتمادُه في الدورة الحالية طرائق مشاركة المجتمع المدنيّ والحكومة المحلية سواءٌ في العملية التحضيرية أو في المؤتمر المقبل نفسه، وذلك لأنهما يضطلعان بدور أساسيّ في المناقشات المتعلقة بالمستوطنات الحضرية. وختم بالقول إنه لا يمكن، في الواقع، مناقشة مستقبل المدن وسكانها دون مشاركتهم الكاملة والكافية.

٦٣ - السيدة أونيشي (اليابان): قالت إن حكومة بلادها تولي أهمية كبيرة لأن تكون المستوطناتُ البشرية شاملةً للجميع وآمنة وقادرة على الصمود، حتى في مواجهة الكوارث الطبيعية. وأضافت أن حكومة بلادها فخورة بأن نتائج المؤتمر العالميّ الثالث المعنيّ بالحدّ من مخاطر الكوارث، الذي استضافته في سنداي في آذار/مارس ٢٠١٥، تتضمن مفهومَ إعادة البناء على نحو أفضل، استناداً إلى ما لليابان من خبرة في معالجة الكوارث الطبيعية الشديدة تعود إلى مئات السنين. ثمّ إن حكومة بلادها، بصفتها تستضيف مكتب موئل الأمم المتحدة الإقليميّ لآسيا والمحيط الهادئ، في مدينة فوكووكا، حريصة على المشاركة البنّاءة في العملية التحضيرية للموئل الثالث، بوسائل منها تقديمُ تقرير وطنيّ مؤقت، ومساهمتُها الفنية في وحدة الموئل الثالث المتعلقة بالسياسات.

٦٤ - وختمت بالقول إنّ مؤتمر الموئل الثالث والعملية التحضيرية له ينبغي أن يكونا مثالاً يُحتذى في مجال المساءلة الكاملة، ويجسِّدا درجة أكبر من الشمول والكفاءة وفعالية التكلفة، من دون أن يتطلب ذلك زيادة في الميزانية المقررة.

٦٥ - السيد موراليس لوبيث (كولومبيا): قال إنّ كولومبيا، مثلها مثل بقية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ، تشهد توسعاً حضريّاً سريعاً؛ وأضاف أن التقديرات تشير إلى أنّ ما يقرب من تسعة أعشار الكولومبيين سيعيشون في المدن بحلول عام ٢٠٥٠. وفي ضوء هذا التطور، تعد مسألة المستوطنات البشرية جانبا مهمّا من خطة التنمية المستدامة الجديدة، وينبغي التشديد على مسألة الاستدامة. ولذلك يتعين على اللجنة أن تفكر فيما تطرحه المدن والتوسع الحضريّ من تحديات، وإدماج ركائز التنمية الثلاث، والعلاقة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

٦٦ - واستطرد قائلاً إن من المهم الاعتراف، في معرض التصدّي للتوسع الحضريّ المستدام، بالترابط بين المدن والمناطق الريفية، لأن الأعمال التي لها صلة بالاستهلاك أو الإنتاج أو التلوث أو استخدام المياه في المدن، على سبيل المثال، لها تأثير مباشر على مختلف المناطق الحضرية والريفية. ولذلك ينبغي تعزيز البنى التحتية الريفية والخدمات من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المدن والمناطق الريفية على حد سواء.

٦٧ - وذكر أنه على الرغم من أنّ المدن تتيح فرصاً عظيمة، فإنها تساهم كثيراً أيضاً في المشاكل العالمية كالتدهور البيئيّ، وتغير المناخ، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة. ومن ثمّ ينبغي أخذ تمويل تطوير البنى التحتية الحضرية في الحسبان عند التصدي لمسألة الاستدامة البيئية.

٦٨ - وواصل قائلاً إن الإنصاف ضرورة أخلاقيّة وعامل حاسم في تحقيق العدالة الاجتماعية، حسبما ورد في إعلان ميدلين، الصادر عن الدورة السابعة للمنتدى الحضريّ العالميّ، الذي عقد في كولومبيا في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وأضاف أن أحد التحديات الرئيسة يتمثل في سدّ الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية على الخصوص. وختم بالقول إنّ كولومبيا، التي تبني مجتمعا قوامه السلام، ترى أن الخطة الحضرية الجديدة يجب أن تشمل تدابير تمكّن من القضاء على العوامل المادية والسلوكية والتواصلية التي تؤدي إلى الإقصاء الاجتماعيّ، وذلك من أجل إرساء الإنصاف الحقيقيّ.

٦٩ - السيد كَسْوان (الهند): قال إن الهند، بصفتها أحد أسرع الاقتصادات الكبيرة نموّاً وأحد المجتمعات الحضريّة السريعة النموّ، ما فتئت تشدّد على أهمية اعتماد نهج شموليّ واستشرافيّ للتوسع الحضريّ. وأضاف أن توخي هذا النهج على نحو سديد يمكن أن يكون عاملاً يفضي إلى التحول نحو تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بها. ومن ثمّ، يتعيّن النظر إلى المدن والمناطق الحضرية من منظور اجتماعيّ واقتصاديّ أوسع، يراعي الروابط العضوية القائمة، ولا سيما مع المناطق شبه الحضرية والريفية. وفي هذا الصدد، يمثّل وضع استراتيجية محدَّدة للتنمية الريفية ضرورة واضحة لمواجهة تحدي التوسع الحضريّ.

٧٠ - ومضى قائلاً إنّ النهج العامّ المتوخى إزاء التوسع الحضريّ المستدام يجب أن يكون واسعاً وشاملاً وأن يتصدى للتحديات التي تعترض إنشاء وإدارة المدن المستدامة في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. وهذا يعني، في البلدان المتقدمة النمو، إدارة المستوطنات الحضرية القائمة أساسا من خلال سياسات تعمم في صلبها أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ويجب على المدن في البلدان المتقدمة النمو خفض بصمتها البيئية والاستثمار في الطاقة المتجددة وتجديد البنى التحتية.

٧١ - وفي الوقت نفسه، يتمثل التحدي الأعظم المطروح أمام البلدان النامية، التي تشهد توسُّعاً حضريّاً سريعاً مع تسجيل مستويات منخفضة جدّاً من الدخل الفرديّ، في تمكين المواطنين في المناطق الحضرية من الحصول على

الخدمات العامّة الأساسية وفرص العمل، مع السعي إلى الحدّ من التلوث البيئيّ إلى أدنى مستوى. وذكر أنّ الحاجة الأولى في البلدان النامية تكمن في تعزيز الاستثمار في البنى التحتية، كالطرق والمياه والصرف الصحيّ والكهرباء والخدمات الأساسية، ومنها وسائل النقل العامّ والمدارس والرعاية الصحية غير المكلِّفة. وعلى العموم، يجب دمج التنمية الحضرية في إطار تخطيط اجتماعيّ واقتصاديّ أوسع نطاقا.

٧٢ - وأوضح أنه إذا كانت المدن لا تمثل سوى ثلث سكان الهند، فإن المناطق الحضرية تسهم بأكثر من ثلثي الناتج المحليّ للبلاد وتشكِّل ٩٠ في المائة من الإيرادات الحكومية. ولذلك من الأهمية بمكان أن يؤدي الاستثمار في المدن إلى تحقيق نتائج على مستويات متعددة، بوسائل منها توفير البنى التحتية والخدمات الأساسية. ولهذا الغرض، أعلنت الهند عن مبادرة إنشاء ١٠٠ مدينة من المدن التي يطلق عليها اسم المدن الذكية، حيث سيكون السكان أكثر سعادة وصحة وثراء وسيعتمدون على تكنولوجيا المعلومات لتحسين الكفاءة.

٧٣ - السيد كيدار (إسرائيل): قال إن حكومة بلاده حريصة على تحقيق الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، وإنها شرعت في مراعاة سياسة الشمول في التنمية الحضرية والاستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، اتخذت مجموعة من المبادرات الرائدة لإشراك السكان والاستفادة من مساهمتهم في تحسين الحياة الحضرية. وواصل قائلاً إنّ حكومة بلاده استضافت منذ عهد قريب، في تل أبيب، اجتماعاً هو الأول في سلسلة من الاجتماعات المواضيعيّة التي ستسهم في الخطة الحضرية الجديدة التي سيُتَّفَق عليها في الموئل الثالث. كما سيُنظم منتدى حضريّ في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، في إطار اتفاقية عكا المتعلقة بالتخطيط الحضريّ من أجل تعزيز سياسة الشمول الحضريّ بالجمع بين الوزارات الحكومية المعنيّة، والبلديات والحكومات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاصّ في بيئة تتسم بتعدد الأطراف صاحبة المصلحة وتعدد التخصصات. ويأتي ذلك استجابة للدعوة التي وجهها موئل الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء لوضع وتنفيذ سياسات حضرية وطنية. وختم بالقول إنّ نتائج هاتين العمليتين ستكون مفيدة في توجيه عمل اللجنة المتعلق بالتحضير للموئل الثالث.

٧٤ - السيدة شيه تشنغوي (الصين): قالت إن جهوداً حثيثة في مجال المستوطنات البشرية أسفرت عن نتائج إيجابية، ولكن يتعين تعزيز التعاون في هذا الصدد. وأضافت أنه يجب على المجتمع الدوليّ، في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أن يقوم بأعمال تحضيريّة تفصيلية للموئل الثالث.

٧٥ - وأردفت قائلةً إنّ قضية المستوطنات البشرية هي قضية إنمائيّة في نهاية المطاف؛ ولذلك يجب على البلدان التصدي لها من جذورها بتعزيز النموّ الاقتصاديّ والقضاء على الفقر والحدّ من التفاوت في الثروة. وفي الوقت نفسه، يجب تعزيز قدرات التنمية الحضرية المستدامة بتنسيق جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولما كانت التنمية الحضرية والتنمية الريفية مترابطتين متكاملتين، فإن التوسع الحضريّ وسيلة تكتسي أهمية في معالجة التكامل بين المناطق الحضرية والريفيةّ. وينبغي بذل الجهود لتعزيز التخطيط العلميّ للمدن حجماً وتصميماً، وتحقيق التوسع الحضري لسكان المناطق الريفية بطريقة منظَّمة، وتحسين البنى التحتية والخدمات العامة، وتضييق الفوارق بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية من حيث التنمية، وتحقيق التحضّر الشامل والمستدام.

٧٦ - واسترسلت قائلة إنه ينبغي تعزيز التعاون بشأن مسألة المستوطنات البشرية، وينبغي أن يهيئ المجتمع الدوليّ، ولا سيما البلدان المتقدمة، الظروف الخارجية المواتية للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. وبعبارة أدقّ، يجب على البلدان المتقدمة النمو الوفاء بوعودها في مجال التمويل والتكنولوجيا والموارد البشرية، وفتح الأسواق وخفض الديون، من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية على التصدي لمسألة المستوطنات البشرية وتحقيق الغايات ذات الصلة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واستدركت قائلة إنه ينبغي أيضاً مراعاة استراتيجيات المستوطنات البشرية ومجالاتها ذات الأولوية التي يحددها كل بلد تبعاً لظروفه وقدراته الوطنية.

٧٧ - وواصلت قائلة إنّ حكومة الصين، أكثر البلدان النامية اكتظاظاً بالسكان، تعتبر المستوطنات البشرية مسألة مهمة لمعايش الناس. فقد جرى أكبر وأسرع توسع حضريّ في العالم في الصين خلال الثلاثين سنة الماضية، وتبدو التحسينات في المستوطنات البشرية واضحة جلية. وفيما بين عامي ١٩٧٨ و ٢٠١٤، زاد عدد المدن المعتبرة رسمياً مدنا بما يتراوح بين ٤٦٠ و ٦٥٣ مدينة، ومعدل التوسع الحضريّ بما يتراوح بين ٣٦,٨٥ في المائة و ٥٤,٧٧ في المائة، في حين زاد عدد السكان في المناطق الحضرية بما قدره ٥٨٠ مليون نسمة. وذكرت أن حكومة بلادها تبذل جهودا كبيرة للنهوض بنوع جديد من التوسع الحضريّ، والعمل بسرعة أكبر على تذليل الصعوبات التي تواجهها الأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض في مجال السكن، وتحسين إنشاء وإدارة البنى التحتية الحضرية، والتشجيع على تشييد مدن بيئية. ومن شأن التقدم المطرد في هذه التدابير أن يحسِّن إلى حدّ كبير نوعية حياة الناس، ومستوى تنميتهم الاجتماعية والثقافية.

٧٨ - وختمت بالقول إن بلدها ما فتئ يدعم عمل موئل الأمم المتحدة، وإنّ التعاون بين الطرفين أثمر نتائج ملحوظة. وأشارت إلى أن الصين عملت مع موئل الأمم المتحدة، منذ عام ٢٠١٣، بشأن عدة مبادرات متعلقة باليوم العالميّ للمدن، وأنها تتطلع إلى المشاركة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والبلدان المعنية، في التخطيط لعقد مؤتمر الموئل الثالث بنجاح عامَ ٢٠١٦.

٧٩ - السيد بوتّاغ (تايلند): قال إنه بالنظر إلى أنّ بانكوك، عاصمة تايلند، مكتظة بالسكان ويعيش فيها ٩,٤ ملايين من أصل ٦٤ مليون نسمة في البلاد، سيكون التوسع الحضريّ والمستوطنات البشرية عاملين حاسمين في تحقيق التنمية المستدامة. وأضاف قائلاً إنّ الموئل الثالث سيتيح فرصة فريدة لتجديد الالتزام بشدة بالخطة الحضرية الجديدة من أجل جعل المدن والمستوطنات البشرية آمنة وقادرة على الصمود، وتسخير ما ينطوي عليه التحضّر من قوة إيجابية لتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي تنفيذ هذه الخطة بطريقة متكاملة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تراعَى فيها الصلات الملائمة بين ركائز التنمية المستدامة الثلاث من جهة، والمستوطنات البشرية من جهة أخرى.

٨٠ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي أن تعمل الخطة الحضريّة الجديدة على توفير السكن المناسب والميسور التكلفة للجميع. وفي هذا الصدد، قال إنّ حكومة بلاده تسعى لتمكين المجتمعات المحلية وتعزيز مشاركتها في الحوكمة الحضرية، بما يؤدي إلى مبادرات شعبية، كالتخطيط الحضريّ المحلّيّ أو التمويل الصغير من أجل التنمية، تساهم في رفع مستوى المعيشة. ثمّ إنه ينبغي تحسين قدرة المناطق الحضرية على الصمود في مواجهة تغير المناخ ومخاطر الكوارث. ولذلك أنشأت حكومة بلاده نظاماً لإدارة الكوارث تتاح في إطاره دورات تدريبية محلية. وبيّن أنّ التكيفَ مع تغير المناخ والتخفيفَ من آثاره يجب أن يبدآ من المناطق الحضرية، وينبغي ترسيخ عقلية المحافظة على البيئة، تعزيزاً لقدرات البلديات المحلية على الخصوص. وفي هذا السياق، قال إنّ حكومة بلاده وضعت خطة لتهيئة مجتمع منخفض الكربون. وأخيراً، قال إنّ حكومة بلاده تعتزم، من أجل كفالة استفادة

جميع السكان من وسائل النقل العامّ، دمج وسائل النقل العامّ مع وسائل النقل غير الآلية، مما سيوفر بدوره فرص الحصول على الموارد والخدمات والمنافع العامة. وأشار إلى أنّ نظام اقتناء التذاكر الموحَّد قد عُمِّم في بانكوك على جميع وسائط النقل العامّ، البرّيّة والمائية والسككية، لتعزيز التلاحم الحضريّ والترابط بين النظم الحضرية.

٨١ - وواصل قائلاً إنّ تحقيق النجاح التام في التوسع الحضريّ المستدام والمستوطنات البشرية يتأتى حينما تكون للحكومة بجميع مستوياتها نفس الأهداف والأطر السياساتية. وفي هذا الصدد، لا بدّ من سدّ الفجوة بين السياسات والممارسات الإنمائيّة على المستويين المحلّيّ والوطنيّ. وختم بالقول إن الخطة الحضريّة الجديدة يجب أن تتوخى نهجا شمولياً إزاء التنمية الحضرية.

٨٢ - السيد أندامبي (كينيا): قال إنّ المناطق الحضرية، في كينيا، تشكّل موطناً لأكثر من ٣٠ في المائة من السكان، وهو رقم يُتوقع أن يرتفع إلى ٥٠ في المائة قبل عام ٢٠٣٠. وأضاف أنّ هذه المناطق تمثل جزءاً هامّاً من رأس المال المادّيّ والماليّ والفكريّ والتكنولوجيّ، وأنّ الأنشطة الاقتصادية الحضرية تمثل معظم الناتج المحلّيّ الإجماليّ للبلاد. وذكر أن حكومة بلاده قامت في سبيل التصدّي لبعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يطرحها التوسع الحضريّ السريع بإنشاء ٤٧ محافظة تتمتع بالاستقلالية في وضع وتنفيذ برامج تتصدى لتحديات محلية بعينها لها صلة بتخطيط استخدام الأراضي والحيازة الآمنة للأراضي. وعلاوة على ذلك، ترمي رؤية عام ٢٠٣٠ التي اعتمدتها إلى بناء مدن ومناطق حضرية آمنة ومستدامة تدار شؤونها بشكل جيِّد وتتسم بالقدرة على التنافس من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية في المحافظات السبع والأربعين كافّة.

٨٣ - واسترسل قائلاً إن حكومة بلاده قدَّمت أيضاً، في هذا الصدد، الحوافز اللاّزمة للقطاع الخاصّ، الذي يشارك بفعالية في إطار الشراكة مع القطاع الخاصّ من أجل توفير مساكن ميسورة التكلفة للسكان ذوي الدخل المنخفض على الخصوص. وإضافةً إلى ذلك، اعتمدت تكنولوجيات مناسبة وغير مكلِّفة لتذليل معوِّقات العرض.

٨٤ - ومضى قائلاً إنه يؤمل، بعد أن أنشئت لجنة تنظيمية وطنية للتحضير للموئل الثالث تضمّ ممثلين من جميع المؤسسات صاحبة المصلحة وشركاء جدول أعمال الموئل، أن يتسنى، في سياق تنفيذ خطة التنمية الجديدة، مواجهة تحديات من قبيل ضعف التخطيط الحضريّ، وسوء الإدارة الحضرية، والقوانين المتعلقة بالأراضي.

٨٥ - السيدة العتيبي (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن عدد سكان بلادها ازداد، خلال الخمس عشرة سنة الماضية، إلى ثلاثة أضعاف، وإن معظم هؤلاء السكان يعيشون في المدن. وأضافت قائلة إن الطاقة النظيفة ضرورية لكيلا يضرّ نموّ المدن بالبيئة. وأشارت إلى أنّ التدابير المتخَذة لتعزيز ترشيد استهلاك الطاقة والمياه في بلادها أدت في البداية إلى زيادة التكلفة بنسبة تصل إلى ٥ في المائة، ولكن مع تطور سوق المنتجات والخدمات الجديدة، بدأت النهُج الجديدة تصبح فعالة من حيث التكلفة. وذكرت أنّ الإمارات العربية المتحدة هي عضو في اللجنة التحضيرية للموئل الثالث، وستستضيف أول اجتماع تحضيريّ للموئل الثالث عن الطاقة المتجددة في أوائل عام ٢٠١٦.

٨٦ - وأردفت قائلة إن الإمارات العربية المتحدة تعتبر الشراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ أفضل سبيل لتوفير التمويل الكافي لتحقيق غايات المدن المستدامة في إطار الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى أن مدينة ”مصدر“ في أبو ظبي، التي تعتبر على نطاق واسع

أكثر المدن استدامة في العالم، هي محور استراتيجية بلادها الرامية إلى توفير بيئة استثمارية جاذبة للتكنولوجيات المبتكرة في مجالات الطاقة والمياه والتخلص من النفايات والنقل والسكن. وذكرت أن تقليل المخاطر التي قد تثني المستثمرين عن الاستثمار ينبغي أن يكون أحد أهداف الخطة الحضرية الجديدة المقرَّر اعتمادها في مؤتمر الموئل الثالث.

٨٧ - وواصلت قائلة إنّ البنى التحتية الحضرية هي أحد المجالات ذات الأولوية في برنامج المساعدة الإنمائية في بلادها. وأوضحت أن صندوق أبو ظبي للتنمية قدّم، خلال العقد الماضي، ما يقرب من ٥٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل أكثر من ١٠٠ مشروع للبنى التحتية في ٤٠ بلداً تقريباً. وختمت بالقول إنّ الإمارات العربية المتحدة تتطلع إلى استضافة معرض إكسبو دبيّ العالميّ لعام ٢٠٢٠، الذي سينظَّم تحت شعار ''تَواصُل العقول وصُنع المستقبل''، وسيمثِّل حدثاً هامّاً غير مسبوق في تعزيز الشراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ من أجل المعيشة المستدامة.

٨٨ - السيدة بريزريني (ألبانيا): قالت إنّ تقرير السياسات على نطاق واسع أساسيٌّ في تخطيط وبناء مستقبل حضريّ أفضل للأجيال الحالية والمقبلة، ولا سيما في البلدان النامية. وأضافت أن حكومة بلادها أجرت إصلاحات إدارية وإقليمية جديدة بغية إيجاد حلّ أفضل لمسألة التماسك الإقليميّ، بوسائل منها الاعترافُ بدور المناطق الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق التنمية الوطنية العامّة، وتعزيزُ التعاون بين المدن والمناطق. وذكرت أن الإصلاحات ترمي أيضاً إلى توفير فرص متكافئة للناس في المناطق الحضرية والريفية، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وحماية التربة والمناطق الخضراء. وبيّنت أن هذه الجهود قد استرشدت بمبدأ خفض عدد المجالس البلدية والوحدات المحلية من أجل تعزيز فعاليتها في تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية وفي تحصيل الضرائب. ومن ثمّ يمكن إعادة تخصيص المدَّخَرات للخدمات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي تفيد جميع سكّان البلاد. ويتمثّل مبدأ آخر في جعل المناطق الريفية صالحة للعيش قدر الإمكان من أجل الحيلولة دون هجر المناطق غير الساحلية، وذلك بمساعدة من الشراكات بين القطاعين الخاصّ والعامّ. وتابعت قائلة إن الإصلاحات ترمي كذلك إلى اتخاذ إجراءات فعالة إزاء تنقل السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وكفالة إدماجهم بسلاسة، مع أخذ شواغل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الحسبان؛ وهي إصلاحات تجعل من المواطنين محورها، وتهتم على الخصوص بتمكين الشباب والنساء والفتيات، وتتوخى الشمول الاجتماعيّ، ولا سيما شمول الفئات الضعيفة والأشخاص ذوي الإعاقة، باعتماد قوانين تنصّ على توفير ما يلزم من بنى تحتية ومنشآت وفرص عمل.

٨٩ - واستطردت قائلة إنّ نموّ سكان المناطق الحضرية في ألبانيا يطرح تحديات جديدة، منها ما يتعلق بالنموّ المستدام، والهوية الحضرية، ومتغيرات السوق العقارية الوطنية، والتعارضات بين حماية التراث الثقافيّ والنهوض بالتنمية الحضرية.

٩٠ - وأشارت في نهاية كلمتها إلى أنّ تنفيذ نظام للمعلومات الجغرافية يؤدي دوراً أساسيّاً في الإدارة الحضرية، مما يساعد ليس فقط على تحليل التوسع الحضري للبلاد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولكن أيضاً على التحكم في العواقب المالية المترتبة على الكوارث الطبيعية، ومعالجة الاكتظاظ السكانيّ، وتحسين إدارة النقل والتعليم والرعاية الصحية والتشغيل.

٩١ - السيدة تيه (ماليزيا): قالت إن بلادها ملتزمة بتنفيذ الهدفين الرئيسين لجدول أعمال الموئل، ألا وهما: ضمان

المأوى المناسب للجميع والمستوطنات المستدامة في عالم آخذ في التوسع الحضري. وأضافت أنّ مفتاح النجاح في تنفيذ خطط التنمية هو الحكم المحلّيّ المواتي والفعّال والكفؤ. وأشارت في هذا الصدد إلى أنّ حكومة بلادها تعزِّز علاقات التعاون مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة على المستوى الشعبي؛ وتستعرض السياسات الوطنية المتعلقة بالتوسع الحضريّ من أجل تعزيز السكن الميسور التكلفة، والبنى التحتية المستدامة، والصلاحية للعيش، والمرونة الحضرية، ووسائل النقل العامّ الفعّالة، وغيرها من المبادرات المنخفضة الكربون؛ وتوسِّع نطاق شبكات النقل العامّ وفقاً لمبادرة تتوخَّى النهوض بالمدن المنخفضة الكربون.

٩٢ - واستطردت قائلة إنّ حكومة بلادها ستستضيف الدورة التاسعة للمنتدى الحضريّ العالميّ في كوالالمبور، وهو ما يدلّ على التزامها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي للمنتدى أن يؤدّي إلى المزيد من البحث وتبادل المعرفة، وأن يشجّع على مناقشة التنمية الحضرية المستدامة في مختلف المنتديات. وقالت في نهاية كلمتها إنها تدعو إلى تعاون دوليّ فعّال من أجل مساعدة البلدان النامية على أن تخطو خطوات واسعة نحو جعل المستوطنات البشرية المستدامة واقعاً يدركه الجميع.

٩٣ - السيد أديجولا (نيجيريا): قال إنّ معدّل التوسع الحضريّ السريع لا يمكن تحمّله ويتطلب إجراء عاجلاً وفوريّاً. وأضاف أن موئل الأمم المتحدة يؤدّي دوراً هامّاً في التصدّي للمشاكل الحضرية مثل بطالة الشباب والمسائل الجنسانية، وفي المساعدة على تمكين جميع الناس وتحسين مستوى معيشتهم. وأشار إلى أن بلاده، نيجيريا، تنفّذ خطة وطنية تولي الاعتبار الواجب للمرأة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى. كما تُجري استعراضا حضريا وطنيا في إطار التحضير للموئل الثالث.

٩٤ - وواصل قائلاً إنه لا بدّ من العمل على وضع خطة حضرية جديدة واعتماد نهج مبتكرة للقضاء على الأحياء الفقيرة وتعزيز فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وذلك ما سيتطلب مشاركة الحكومة وقادة الأعمال والمجتمع المدنيّ.

٩٥ - السيدة ساندیوك (أوكرانيا): أشادت بعمل موئل الأمم المتحدة في تعزيز التنمية الحضرية المستدامة والمستوطنات البشرية الذي يعتبر حاسما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولأجل ذلك، تمثل أحد أعظم إنجازات موئل الأمم المتحدة في موافقة مجلس إدارته على المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضريّ والإقليميّ، وفي اعتماد قرار يتعلق بإصلاح حوكمة موئل الأمم المتحدة، ينصّ على إنشاء فريق عامل للإشراف على المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية. وقالت إن حكومة بلادها ترحب بالجهود الرامية إلى معالجة الحالة الماليّة لموئل الأمم المتحدة، ومنها استخدامُ برامجيات التخطيط المركزي للموارد، ووضعُ استراتيجية لتعبئة الموارد تمكِّن من توسيع قاعدة المانحين، واتخاذُ تدابير تتوخّى خفض العجز الأساسيّ.

٩٦ - واستطردت قائلةً إنّ حكومة بلادها تعتبر التوسع الحضريّ أحد أكثر التطورات العالمية أهمية التي تشكِّل القرن الحادي والعشرين، ولا تني تعمل على تحويل القطاع الحضريّ في بلادها إلى بيئة معيشية مستدامة للجميع. واستدركت قائلة إنّ عدوان الاتحاد الروسيّ الغادر على أوكرانيا عرقل هذه الجهود، مما تسبب في إتلاف وتدمير البنى التحتية في منطقتيها الشرقيتين، لوهانسك ودونيتسك. وأشارت، في هذا السياق، إلى أنه حالما تتمكن أوكرانيا من استعادة السلام والسيادة الكاملة على منطقة دونباس والقرم، ستكون على رأس أولويات حكومة بلادها كفالة على أن يعود ملايين الأشخاص المتضررين إلى حياتهم الطبيعية،

وترميمُ المدن والقرى المدمَّرة، والتشجيعُ على تطوير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. وختمت بالقول إنّ أوكرانيا تدعو إلى تعاون جميع الشركاء الدوليين على دعم هذه الجهود.

٩٧ - السيد سكابيني ريكياردي (باراغواي): قال إن هناك حاجة إلى جهود متكاملة ومكملة بين جميع الشركاء في التنمية المستدامة من أجل إقامة مستوطنات بشرية شاملة وعادلة وآمنة تكون قادرة على الصمود ومستدامة، وتساهم في تحسين نوعية الحياة، وفي القضاءِ على الفقر بكل أبعاده، وفي تحقيقِ ركائز التنمية المستدامة الثلاث.

٩٨ - وأردف قائلاً إنه في سياق المشاورات والمساهمات في التحضير للموئل الثالث، ينبغي إيلاء اهتمام خاصّ لأكثر الفئات السكانية ضعفاً، ومنها الأشخاص ذوو الإعاقة والنساء والأطفال والمراهقون والمسنّون، والمجتمعات المحلية، والمهاجرون الريفيون، والأشخاص المشرَّدون، وأبناء الشعوب الأصلية. وذكر أنّ الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر تتيح فرصة لبحث إمكان قيام أنشطة مشتركة بين القطاعين العامّ والخاصّ، وإنشاء نظام فعال للأمن الغذائيّ، وتعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبناء القدرات الوطنية لجمع وتحليل ونشر البيانات من أجل وضع وتنفيذ السياسات العامّة على النحو المناسب.

٩٩ - وحثّ الدول الأعضاء والشركاء الآخرين في التنمية المستدامة على المساهمة الفعالة في العملية التحضيرية للموئل الثالث، بوسائل منها التبرعات المالية.

١٠٠ - السيد أشرف النور (المنظمة الدولية للهجرة): في معرض تذكيره بأوجه التفاعل الوطيد بين موئل الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة خلال السنوات الأخيرة، أشار، في سياق المناقشات الجارية بشأن الموئل الثالث، إلى أن الخطة الحضريّة الجديدة ينبغي أن تعترف بالهجرة بصفتها محركا أساسيّاً لنموّ المدن. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تضع المدنُ المهاجرين في حسبانها عند التخطيط والتصدي للتحديات التي تطرحها الزيادة من حيث عدد السكان ومن حيث التنوّع.

١٠١ - ومضى قائلاً إنّ أحد الدروس التي يمكن استخلاصها من مؤتمر المنظمة الدولية للهجرة عن المهاجرين والمدن، الذي عقد في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٥، هو أن المدن تتبوأ موقعا مناسبا للاضطلاع بدور مركزيّ في التخطيط ووضع السياسات المتعلقة بالهجرة والتوسع الحضريّ. وذكر أنّ المشاركين سلطوا الضوء على الدور الذي يمكن للمنظمات الدولية، كالمنظمة التي ينتسب إليها، أن تؤديه في مساعدة السلطات المحلية على كلٍّ من المستوى السياساتيّ والبحثيّ والتنفيذيّ.

١٠٢ - ووجّه الانتباه إلى تقرير الهجرة في العالَم لعام ٢٠١٥، بعنوان ”المهاجرون والمدن: شراكات جديدة لإدارة التنقل“، الذي يقدم أمثلة عملية على العلاقة الوطيدة بين المهاجرين والمدن.

١٠٣ - واسترسل قائلاً إنه يجب الاعتراف بالمهاجرين بصفتهم فئة من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، الذين يمكن أيضاً أن يكونوا عاملاً من عوامل التنمية طالما وُجدت سياسات تحمي حقوقهم وتمكّن من مشاركتهم الكاملة. فهم يساهمون مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل من مجتمعاتهم الأصلية ومجتمعاتهم المضيفة. واستدرك قائلاً إنّهم يواجهون مع ذلك مشاكل معيَّنة كالتمييز وكراهية الأجانب وعدم الحصول على العمل أو السكن أو الخدمات الاجتماعية. وأشار إلى أن هناك حاجة مستمرة، في هذا الصدد، إلى سياسات تشجع اندماج المهاجرين في المجتمعات المحلية وتكافح تنامي التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية. وأضاف قائلاً إنه يمكن للسلطات

المحلية، بحكم تجربتها المباشرة مع المهاجرين، أن تساهم كثيراً في تغيير الخطاب وتحسين التصوّرات العامة الوطنية فيما يتعلق بالهجرة. وختم بالقول إنّ الموئل الثالث فرصة للترويج لنموذج جديد للتنمية الحضرية يدمج جميع جوانب التنمية المستدامة التي تمثل الهجرةُ مكوِّناً أساسيّاً من مكوِّناتها.

١٠٤ - السيد كونونشينكو (الاتحاد الروسيّ): تكلّم ممارساً حقّ الرد، فقال إنه من المؤسف أن تثير ممثلة أوكرانيا مسائل لا تمتّ بصلة إلى جدول أعمال اللجنة. واستدرك قائلاً إنّ الاتهامات الباطلة التي وجَّهتها أوكرانيا للاتحاد الروسيّ تضطره إلى أن يشير إلى أن أحداث العامين الماضيين في أوكرانيا كانت نتيجة سياسة هذا البلد المتمثلة في تحويل الأحداث في ميدان الاستقلال إلى حركة ثورية. وتابع قائلاً إنه لما كان بند جدول الأعمال المعروض على اللجنة حالياً يتعلق بالمستوطنات البشرية، فإنه يتساءل هل يندرج في تخطيط أوكرانيا الحضريّ تنظيمُ حرق مبنى النقابات في أوديسا في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، حيث فقد أكثر من ١٠٠ شخص بريء حياته؛ أو إطلاقُ العنان للجرافات كي تمنع موظفي إنفاذ القانون من أداء مهامّهم، كما فعل أعضاء حركة الميدان في كييف؛ أو شنُّ غارات جوّيّة على الساحة المركزية في لوهانسك في تموز/يوليه ٢٠١٤، وقتل مدنيِّين أبرياء؟ وختم بالقول إنّه ما من شكّ في أنّ جميع المشاركين في الموئل الثالث سيهمّهم كثيراً أن يسمعوا عن هذه الأساليب المبتكرة، بل الثورية، في مجال التخطيط الحضريّ.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٤٠.